في جمع الجوامع كالمثال المتقدم على ان ماذكره المصنف
فيما اذا تعددت المواضع وهذا الموضع واحد وهو
الابعد اني المرزي البال ويمكن حمل ماذكره الاصوليون
على ما اذا تعددت المواضع وماذكره هنا على ما اذا
اتحد الموضع وحينئذ تكون القواعد ثلاثة الاولى
حمل المطلق على المقيد الثانية العكس الثالثة بقاء
المطلق على اطلاقه ولكن لم ار لاحد من الاصوليين
تقريرا بالقاعدة الثانية وانما المذكور في كلامهم
القاعدتان الباقيتان فتامل بتطرق السديد ولا تكون
في شيء من العلوم اسير للتغليب هذا اذا جعلت
الباء في الحديث للتعدية فان جعلت للاستعانة او
المصاحبة فلا تعارض كما لا يخفى وظاهر ماذكر ان
الحديثين من باب المقيد والمطلق وليس كذلك لان
المطلق لابد ان يقرن نكرة على ماذكره المحلي وذكر الله
في الحديث معرفة فالمتعين انهما من قبيل الخاص والعام
وقد ذكر الجواب عن ذلك في الاصل المبحث المقارن
فيما لهما من المعاني السنية ويرجع حاصله الى
اربعة مقاصد مشتمل على عشرين مبحثا المقصد
الاول في الباء وفيه اربع مباحث الاول في بيان
معناها الثاني في بيان متعلقها الثالث في توجيه
تحريكها بالكسرة الرابع في توجيه تطويل الفها والباء

يصح

يصح ان تكون للاستعانة وان تكون للمصاحبة على
وجه التبرك واختاره الزمخشري لما فيه من الرد على
المشركين المقصود من طلب الاتيان بالبسملة لانهم
كانوا يعبدون اصنامهم باسماء الههم على الوجه
المذكور وهي متعلقة بمحذوف لانها حرف جر اصلي والقاعدة
ان كل جار ومجرور ليس زايدا او لا شبيها بالزايد ولا
مما يستثنى به لابد له من متعلق يتعلق به اي
لابد له من عامل يجعل في محل مجروره النصب وبين العامل
والمحمول تعلق وارتباط والفرق بين حرف الجر الاصلي والزايد
والشبيه ان الاصلي ماله معنى ويتوقف عليه الكلام
كالباء كتبت بالقلم والزايد ماليس له معنى ولا
يتوقف عليه الكلام كالباء في بحسبك درهم والشبيه
بالزايد ماله معنى ولا يتوقف عليه الكلام كالباء في
كرب في رب رجل كريم لقيته وذلك المحذوف يصح ان يكون
فعلا وان يكون اسما وكل منهما اما خاص او عام وكل
منهما اما متقدم او موخر نحو اولى او تالي بغي وابتدا
وابتدا اي اي فهذه احتمالات ثمانية وكلها جايزة والاولى
منها ان يكون فعلا لانه الاصل في العمل ولقلة التقدير
حينئذ من جهة الحروف والكلمات اذ بتقديره فعلا
خمسة حروف وكلمتان وبتقديره اسما حروف عشرة
او احدى عشر واربع كلمات وان يكون خاصا لتتم البركة